«النخبة» تضيّق الخناق على «قاعدة اليمن»

«34

موسكو تتفاوض لتثبيت الهدنة في 6 مدن سورية

«35

قطريد الخراب

اللعب على متناقضات الانقلاب ودعم الإرهاب

تمويل الإرهاب والتخريب في المغرب العربي

وزير الخارجية البحريني يؤكد مساندة السعودية ويرفض تسييس الحج

لا تفاوض.. والحل في آلية لتنفيذ المطالب

■ دبي - البيان

أكدت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب أنه لا تفاوض مع قطر حول بنود المطالب الـ13 مع إمكانية التحاور حول آلية التنفيذ، وسط استنكار لمحاولات قطر الكذب عبر الادعاء بتعرضها إلى حصار، فيما واقع الأمر أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تتخذ إجراءات لحماية أمنها، في وقت كشفت ملفات الدعم القطري للإرهاب بعد أكثر من شهرين من المقاطعة التي أعلنتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب خريطة الأذرع الإرهابية لتنظيم الحمدين في المنطقة والعالم، وكذلك الأموال السرية المخصصة لدعم التطرف وخطاب الكراهية فضلاً عن صفقات فساد قطرية هزت العالم.

واستنكر وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في مقابلة مع قناة العربية محاولات قطر تسييس ملف الحج.

وأوضح: «لا أعلم ما الذي تريده قطر من هذه المسألة ولا ما تطمح إلى تحقيقه من هذا الشأن. الحج مسؤولية كبرى، وتسييس قطر الملف خطوة خطيرة من قبل السلطات القطرية». وأضاف أن هذه مسألة «بالنسبة لنا حيوية ولن نقبل أي إساءة للملكة العربية السعودية ونتمنى أن لا تقحم هذه المسألة في هذه اللعبة الخطرة».

وأكد وزير الخارجية البحريني أن محاولات قطر سبق أن قامت بها إيران حيث ترسل عملاءها من ضمن الحجاج وتثير الفتن والحرائق، ومن ثم تدعو مباشرة إلى تدويل الحج. وأردف: «الآن نسمع هذا من دولة شقيقة. هذا شيء غير مقبول. أرجو أن لا يكون هناك تنسيق بين الايرانيين والقطريين».

وحول تهرب قطر من حل الأزمة، قال الشيخ خالد بن أحمد إن «محاولة الهروب من اتفاقات تم التوقيع عليها ستكون فاشلة. محاولة الهروب من مطالبات العالم وقف دعم الإرهاب والمتآمرين لن تحقق أي شيء». وأضاف: «عليها أن تتجاوب مع أشقائها. كان عليها من اليوم الأول أن تتوجه إلى الرياض وتبدأ مسألة إحقاق الحق وعودة الأمور إلى نصابها والعودة إلى اتفاق الرياض 2013، و2014. غير ذلك لن يفيد. لا رفع الإعلانات على السيارات ولا التوجه إلى الدول الكبرى».

وأكد الشيخ خالد بن أحمد أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لا ترفض الحوار، لكنها ترفض أن يتم التفاوض على المطالب والمبادئ. وأردف: «جاهزون للحوار إن فهمنا أن قطر ستنفذ المطالب والمبادئ. ما المشكلة أن تقبل قطر تنفيذ هذه المطالب التي وقعت عليها بنفسها. لكن مسألة أن نتحاور على هذا المطلب وذاك المطلب، لن يحدث. يمكن أن نتحاور على آلية تنفيذ هذه المطالب».

وأوضح أن استمرار قطر على موقفها سيعمق الخلاف، لافتاً إلى أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لا تطمح إلى الإساءة لقطر. وأن ما قامت به هذه الدول من إجراءات وتدابير «دفع للظلم».

وطالب وزير الخارجية البحريني المسؤولين في قطر بأن يراجعوا لغة الخطاب التي يروجونها، ومنها الزعم بتعرض قطر لحصار. وأوضح: «المسألة ليست حصاراً. منذ البداية نقول هناك إغلاق للحدود والأجواء الخاصة بالدول الداعية لمكافحة الإرهاب لكن مطار الدوحة مفتوح 24 ساعة وكذلك موانئها. عن أي حصار يتكلمون؟ كلمة حصار خطيرة. سيادة قطر».

يد الخراب وفيما توضحت أدوات التخريب التي استخدمها تنظيم الحمدين في كل من مصر وليبيا واليمن والعراق وسوريا، فإن الأدلة التي تشير إلى تورط قطر في تمويل منظمات إرهابية في القرن الإفريقي، تزداد، وفقا لمقال للباحثين، عوض مصطفى وكرم سينغ، نشرته مجلة «سمول وورز» الأميركية.

وجاء في المقال المنشور بعنوان «قطر في القرن الأفريقي: صديق أم عدو؟» ما أفاد به مسؤول استخباراتي عربي من أن الأموال القطرية كانت تستخدم في تمويل معسكر تدريب إرهابي في كينيا، باعتبار ذلك دليلاً إضافياً بقيام قطر بتمويل منظمات إرهابية في محيطها، مستشهدين بما قاله المسؤول العربي من أن: «المجندين الذين يخرجون من هذا المرفق يذهبون في الأغلب عبر الحدود للانضمام إلى حركة»الشباب«في الصومال، فيما بعض الخريجين من هذا المعسكر ذهبوا للقتال في أماكن أخرى في إفريقيا مع جماعات مثل بوكو حرام».

و«حركة الشباب»، تلك الجماعة المسلحة المتشددة في شرق أفريقيا، هي مسؤولة عن العديد من التفجيرات الانتحارية والهجمات الإرهابية خلال قتالها ضد الحكومة الانتقالية الصومالية وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وفقاً للباحثين، اللذين ينقلان عن المسؤول العربي قوله إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز أجرى اجتماعاً استمر لساعتين أخيرا مع مسؤولين روس حول هذه القضية، بالإضافة إلى استقباله الرئيس السوداني عمر البشير لإجراء محادثات حول دور قطر في إفريقيا.

وأكد الباحثان في مقالهما أن روابط قطر بـ «حركة الشباب» ليست جديدة، إذ سبق أن اتهمت الصومال أيضا قطر بتمويل الحركة وفقاً لوثيقة صادرة عن وزارة الخارجية الأميركية قام بتسريبها موقع ويلكليكس، فيما أشارت برقية أخرى إلى قيام السفيرة رايس بالإعراب عن قلقها بشأن الدور القطري في تمويل متمردين وقيام في القانون الدولي تعني إغلاق الأبواب من كل النواحي». وأضاف أن جميع المسؤولين القطريين بأنفسهم يقولون إن الأمور على ما يرام، بالتالي مزاعم الحصار تدخل في خانة الكذب على العالم، وإن أصروا فليثبتوا لشعبهم أن هناك حصاراً. وأردف: «اتخذنا إجراءات لحماية أنفسنا ولم نتعد على وزارة الخزانة الأميركية بتحديد تورط أحد رجال الأعمال القطريين وهو عبد الرحمن النعيمي في عام 2014، في جانب منه لأن النعيمي قدم مبلغ 250 ألف دولار إلى «حركة الشباب»، على الرغم من أن هذا المبلغ ليس سوى جزء يسير بما قدمه هذا الأخير لاتباع القاعدة في العراق واليمن.

الفساد القطري يلوث العالم

تلاحق فضائح الفساد تنظيم الحمدين عبر العالم. فمن تنظيم مونديال 2022 إلى بنوك بريطانية وألمانية، وكذلك دعم الإرهاب عبر المنظمات الخيرية ورعاية عمليات غسيل أموال. كل هذه المحاور جزء يسير من سلسلة الفضائح التي هزت العالم في حجم التخريب الذي تديره الدوحة.

غرافيك: محمد أبوعبيدة

حساب سري

تورط حمد بن جاسم في عمليات غسيل أموال، منها حساب سري باسمه برصيد 700 مليون دولار

عمولات أسلحة

جنى تنظيم الحمدين مبالغ طائلة من رشاوى صفقات الأسلحة من متعهدي سلاح بريطانيين

المصرف المركزي

قطر أنفقت مليارات الدولارات عبر المصرف المركزي لتقويض الاستقرار وتمويل الإرهاب

قطر الخيرية

استخدام منظمات خيرية في إيصال الأسلحة والذخائر والأموال إلى تنظيمات إرهابية في اليمن وليبيا وسوريا

بنك باركليز

قضية الاحتيال الخاصة بالتعامل مع قطر في 2008 عبر تمويل قيمته 7.3 مليارات استرليني

مونديال 2022

تورط مسؤولين كبار في صفقات فساد لمنح قطر استضافة المونديال

نيكولا ساركوزي

مزاعم بتربحه من صفقات تجارية ضخمة بين مؤسسات استثمارية فرنسية وقطرية

صفقة الرهائن

دفعت قطر مليار دولار لجماعات إرهابية في سوريا والعراق لترتيب إطلاق رهائن قطريين

«فيفا» ينظر في قضية خمينيز النصر اليوم

■ دبي - علي الظاهري

ينظر الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» اليوم، في قضية لاعب النصر السابق خمينيز بعد تهرب النادي العربي القطري عن دفع قيمة التعاقد، ويبدو أن «فيفا» في صدد فرض عقوبات جديدة وصارمة على العربي القطري بعد إنتهاء المهلة المحددة لدفع المستحقات المالية لنادي النصر «700 ألف يورو» نظير انتقال اللاعب خمينيز إلى النادي القطري، وقد يتجه الاتحاد الدولي للكرة إلى تغليظ العقوبات السابقة التي تضمنت فرض غرامة تصل إلى 80 ألف فرانك سويسري وتسديد جميع مستحقات نادي النصر بشكل فوري، وبات العربي القطري مهدداً بالهبوط إلى دوري الدرجة الأولى إلى جانب العقوبات المالية الأخرى التي قد تفرضها لجنة الانضباط في «فيفا» خلال الساعات المقبلة.

وكان نادي النصر قد وجه خطاباً إلى «فيفا» مساء أول من أمس للاستفسار حول موقفهم تجاه القضية بعد انتهاء المهلة، وتأجل النظر إليها حتى اليوم بسبب تزامن إرسال الخطاب مع العطلة الأسبوعية في سويسرا مقر «فيفا».

وفشلت محاولات العربي القطري في تخفيض المبلغ في الأيام الماضية، حيث رفض العميد طلب «العربي» بالتنازل عن نصف القيمة والمبررات التي ساغها والحجج الواهنة بأنهم مقبلون على الإفلاس، بينما يتم التعاقد في المقابل مع نحو 5 لاعبين محليين ودوليين. ومن المتوقع أن يصدر «فيفا» بياناً خلال الساعات المقبلة للإعلان عن الخطوات التي سيتخذها تجاه النادي القطري.

ولا شك أن الأندية القطرية، بدر منها تصرفات مشابهة منها على سبيل المثال لا الحصر حينما استعاد النصر كافة حقوقه المادية في قضية كان رفعها في 2012 ضد الغرافة القطري الذي تعمد السطو على لاعبه اللاعب الاسترالي مارك بريشيانو، لتحكم لجنة أوضاع وانتقالات اللاعبين بالاتحاد الدولي ضد الغرافة بدفع مبلغ 1,375,000 مليون يورو بالإضافة إلى 5 ٪ من المبلغ كأتعاب المحامي وإيقاف اللاعب 4 أشهر ومنع الغرافة من تسجيل أي لاعب محلي أو أجنبي لمدة سنة و نصف، ما يجعل العربي اليوم معرضاً لعقوبات مماثلة بعد تجاهل جميع إخطارات «فيفا» في الفترة السابقة.

مليارات أغدقتها الدوحة على أحزاب وجمعيات وجماعات

أخطبوط مالي قطري لدعم الإرهاب في الـ

■ تونس ـ البيان

لا تزال دائرة الجدل تتّسع في دول المغرب العربي حول دعم «تنظيم الحمدين» لقوى الإسلام السياسي وعلى رأسها تلك التي ترتبط بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان الإرهابية. وقال القيادي في حزب آفاق تونس والنائب بمجلس نواب البرلمان التونسي علي بنّور، إن «الأموال التي دخلت تونس كانت تحت عناوين جمعيات خيرية، ونحن نعرفها، حتى إن بعض الجمعيات الخيرية تحمل في رصيدها ما يناهز 500 مليون دولار، وهذه الأرقام خيالية». وأضاف «لا أحد حتى الساعة يملك من الشجاعة ما يكفي للتحدث عنها، باعتبارها تملك نفوذاً وتعيش بضخ الأموال القطرية أو الممولة من قطر»، متمنياً في الوقت ذاته أن «يتحلى رئيس الحكومة بإرادة سياسية ويعطي الأوامر للتحقيق في هذه الجمعيات».

وأضاف بنور في تصريحات صحافية: «لدينا نحو 20 ألف جمعية من بعد الثورة، وبعض هذه الجمعيات استعمل لتبييض مليارات الدولارات، وقد ذهب جزءٌ من تلك الأموال إلى عبدالحكيم بلحاج، القيادي بالجماعة المقاتلة في ليبيا، فيما ذهبت إلى جمعيات خيرية في تونس، وهناك جانب منها ذهب إلى أحزاب سياسية، وأخيراً شن رئيس الحكومة التونسية حرباً على الفساد».

تمويلات مشبوهة

جاءت تصريحات بنور بعد أن أعلن الحزب الدستوري الحر التونسي أنه وضع على مكتب رئيس الحكومة يوسف الشاهد ملفاً يتضمن تقارير تفيد بحصول حزب حركة النهضة الإخواني على تمويلات من قطر، وقال: إنّه تقدّم بكتاب إلى رئيس الحكومة لفتح تحقيق جدي حول تمويلات أجنبية تتلقاها أحزاب سياسية والتحري في كل التصريحات والشبهات التي تحوم حول الثراء الفاحش والإمكانات الكبيرة لأحزاب تونسية على رأسها حركة النهضة.

كما طالب الحزب بالتثبّت من مدى توجيه تمويلات لشبكات تسفير الشباب إلى بؤر التوتر وتتبع المتورطين فيها أحزاباً أو أفراداً، مشيراً إلى أنّه أرفق الكتاب الموجّه إلى رئيس الحكومة عبر محضر معاينة وقرص مضغوط تضمّن جملة من التصريحات الإعلامية والتقارير التي تفيد تؤكد مصادر إعلامية أن الإرهابي علي الصلابي هو الذي كان ينقل المال من الدوحة إلى حلفائها في ليبيا، وأنه كان يقدم جزءاً منه لشركائه والمقربين منه ويخفي الجزء الآخر، ما أثار حفيظة بعض القيادات الإخوانية.

وقال المبعوث السابق إلى الشرق الأوسط السفير الأميركي دينيس روس: «عندما كنت عضواً في إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عام 2011 وسعينا للحصول على معلومات من القطريين للتنسيق معنا، ولكي نكون شفافين حول مكان وأولئك الذين يرسلون إليهم الأسلحة في ليبيا، نادراً ما حصلنا على إجابات مباشرة ووجدنا القطريين يرسلون أسلحة إلى المتطرفين والميليشيات نفسها التي كنا نعارض حصولها على الأسلحة».

وفي العام 2012، دفعت قطر مبالغ تقدر بمليون دولار لكل نائب مستقل في المؤتمر الوطني العام يوافق على الانضمام إلى كتلة الإخوان بما يساعدها على تحقيق الأغلبية لتمرير القرارات المصيرية وفق أجندات الدوحة.

قنوات إرهابية

وقامت قطر بتمويل قنوات تلفزيونية إخوانية من بينها موقع «النبأ» للإرهابي عبد الحكيم بالحاج، و«التناصح» للإرهابي سهيل الصادق الغرياني، ورصدت تمويلات للميليشيات الإرهابية ضمن منظومة فجر ليبيا وصلت إلى 200 مليون دولار خلال العام 2014 لينتج عن ذلك بث الفوضى في العاصمة طرابلس والسيطرة على مؤسسات الدولة، وطرد الحكومة الشرعية، ومنع البرلمان المنتخب من عقد اجتماعاته في طرابلس، ما دفع به إلى نقل اجتماعاته إلى مدينة طبرق (شرق البلاد).

وبحسب الناطق باسم الجيش الليبي، العقيد أحمد المسماري فإن قطر دعمت جماعة الإخوان في ليبيا، وقامت بتهريب الأسلحة إلى التنظيمات المتطرفة بعدد من

بتمويل قطر لحركة النهضة.

وقالت زعيمة الحزب عبير موسي: «لقد قمنا بما أملته علينا ضمائرنا تجاه هذا الشعب الذي اعتبرته منظومة ما بعد يناير 2011 بضاعة تباع وتشترى، حيث لم تحترمه الطبقة السياسية المهندسة لما سمي بالربيع العربي وتفانت في جلب عشرات وربما مئات الملايين من الدولارات لشراء أصواته وبلوغ السلطة بفضل تمويلات مشبوهة من خارج البلاد تم ضخها لتنفيذ الأجندات المرسومة مسبقاً».

وأضافت إن هناك «تصريحات وتقارير موثقة تثبت تمويل قطر لحزب النهضة والجميع يعلم ويصمت خوفاً وتفادياً للمشاكل والتهديدات، إلا أننا عاهدنا أنفسنا على ألا نخاف، وسنواصل قول كلمة الحق والسعي لتنوير الرأي العام».

أذرع إعلامية

وكانت تقارير إعلامية جزائرية كشفت منذ العام 2013 عن وجود مخطط لتنظيم الإخوان العالمي لتدمير منطقة المغرب العربي، وقالت صحيفة الفجر اليومية: إن أتباع التنظيم بقطر رصدوا لهذه الخطة ملياري دولار، حيث تتضمن الخطة شقّاً إعلامياً يتمثل في تكثيف إنشاء المواقع والشبكات الإلكترونية والقنوات التلفزيونية المحسوبة على هذا التيار بالمنطقة المغاربية. وأضافت إن التنظيم العالمي لجماعة الإخوان خصص ملياري دولار لدعم منظومة الإخوان بالمنطقة المغاربية التي تمثل على وجه الخصوص الجزائر وتونس والمغرب، للعمل على هز استقرار المنطقة.

وعن مصادر هذه الأموال قالت التقارير: إن الجزء الأكبر منها قطري والباقي لرجال أعمال ينتمون لجماعة الإخوان، وإن هذه الأموال توجد في حسابات ببنوك تركية لتيسير تنقلها إلى حسابات الأحزاب والمجموعات التابعة لتنظيم الإخوان.

تدمير ليبيا

وفي ليبيا، قال المسؤولون القطريون إنهم دفعوا 3 مليارات دولار لتمويل حرب الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي. ويرى مراقبون أن النسبة الأكبر من هذا المبلغ ذهبت لدعم التيارات الإسلاموية وبخاصة جماعة الإخوان والجماعة الليبية المقاتلة. وأشار رئيس المجلس الانتقالي السابق مصطفى عبد الجليل إلى أن قطر كانت تدس المال في جيوب الجميع، فيما

ملف موثّق يؤكد حصول «النهضة» الإخوانية على تمويلات من قطر

الدوحة دفعت 3 مليارات دولار لتمويل التيارات المتطرفة في ليبيا

ملاحقة في موريتانيا لجمعيات مشبوهة تتلقى دعماً مباشراً من قطر

تآمر على المغرب

أثيرت في مايو الماضي بالمملكة المغربية قضية دعم قطر للتيارات المتطرفة، حيث كشفت مصادر صحافية عن استفادة منابر إعلامية إخوانية من تمويل قطري.

وبحسب يومية «الأخبار»، فإن محمد لغروس مدير «العمق المغربي» الإلكترونية، استفاد من منح قطرية قيمتها 100 ألف دولار سنوياً يقف وراءها عزمي بشارة، مدير المركز العربي للأبحاث بالدوحة، وصاحب الموقع اللندني «عربي 21».

أغلبية أميركية: قطر تدعم الإرهاب

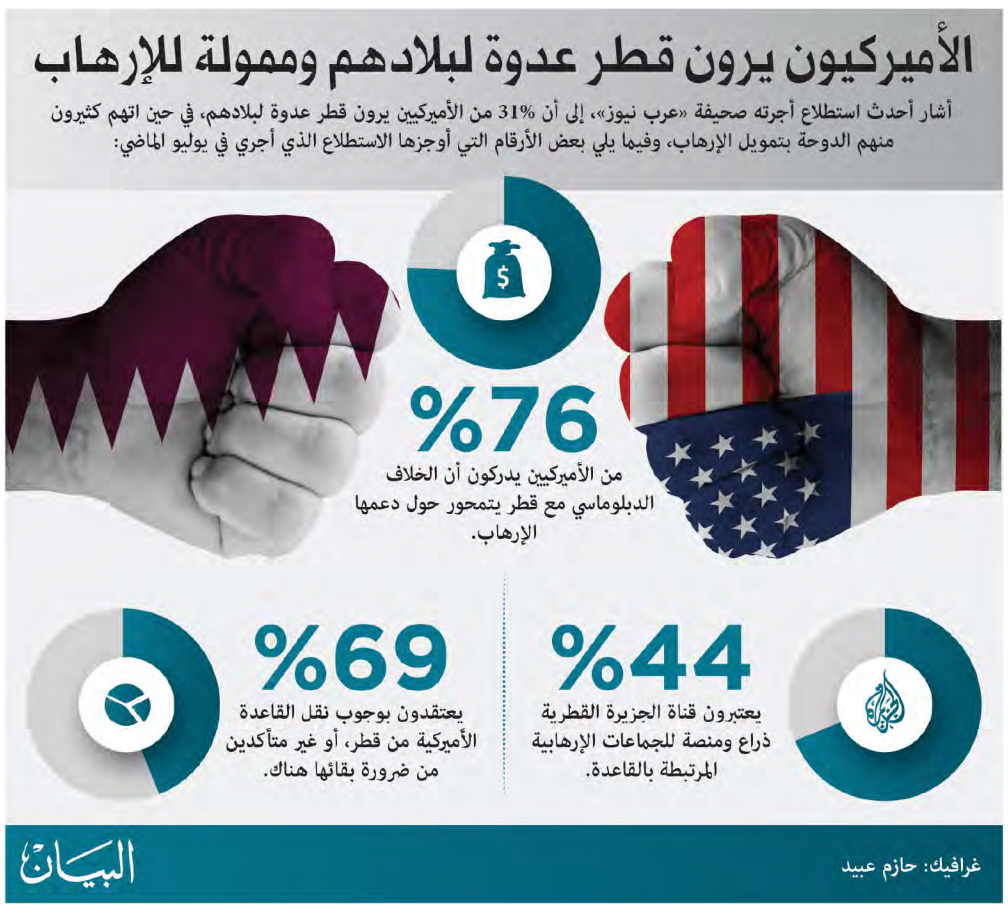

■ أبوظبي ـ وكالات

أظهر استطلاع للرأي أن 67 في المائة من الأميركيين، أي ما يعادل الثلثين، يربطون الأزمة القطرية بالاتهامات الموجهة إلى قطر بدعم الإرهاب، والتدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها، فيما خلص استطلاع «عرب نيوز/يوغوف»، إلى أن 27 في المائة فقط من الأميركيين يعتبرون قطر حليفة للولايات المتحدة. وتأتي الدراسة البحثية بالتزامن مع مرور شهرين على بداية الأزمة بين قطر من جهة، والدول الداعية لمكافحة الإرهاب، من جهة ثانية.

ووجد المسح أن 71٪ من الأميركيين هم على دراية - بنسب متفاوتة - بهذه الأزمة الدبلوماسية. وكشف الاستطلاع، الذي أجري في يوليو وشمل 2263 شخصاً مقيماً في الولايات المتحدة، أن 31 في المائة يعتبرون قطر دولة عدوة لبلادهم، فيما أبدى 43 ٪ عدم دراية كافية أو جهلاً حول طبيعة العلاقة. كما وجد المسح أن غالبية من هم على دراية بالأزمة لديهم فهم جيد لأسبابها، حيث أجاب 67٪ بشكل صحيح على أن السبب الرئيسي وراءها هو اتهام قطر بدعم الجماعات الإرهابية والتدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها.

27 % فقط من الأميركيين يعتبرون قطر حليفة للولايات المتحدة

قاعدة العديد

وأبدى 20 في المئة ممن شملهم الاستطلاع، الذي أجري بالتعاون بين صحيفة «عرب نيوز» السعودية وشركة يوغوف الدولية المتخصصة في أبحاث استطلاع الرأي، قناعتهم بأنه لا بد من نقل قاعدة العديد العسكرية الأميركية من قطر إلى دولة أخرى.

وأظهر الاستطلاع أن 49 في المائة من الأميركيين غير متأكدين حالياً إذا ما كان من الأفضل بقاء قاعدة العيديد التي تستضيف أكثر من 11 ألف جندي أميركي في قطر. وفيما يتعلق بقناة «الجزيرة» القطرية، رأى واحد من بين كل أربعة شاركوا في الاستطلاع، أن للقناة تأثيراً سلبياً على صورة الولايات المتحدة في الخارج. واتفق 44 في المائة من الأميركيين على اعتبار قناة «الجزيرة» منصة لبث محتوى التنظيمات الإرهابية المرتبطة بأسامة بن لادن، في حين لم يوافق على ذلك 18 في المائة فقط. وكان لافتاً الانطباع الأكثر سيادة (بنسبة 34٪) بين من لديهم دراية بأن الدوحة ترتبط بدعم الجماعات الإرهابية، مقارنة بـ16 ٪ ربطت بينها وبين كأس العالم 2022.

محللون فلسطينيون: عناد قطر سيقودها إلى العزلة

■ غزة ـ البيان

أجمع محلّلون فلسطينيون على أن العناد القطري تجاه المطالب الخليجية العربية هو بمثابة طريق لعزلتها عن محيطها الخليجي، بمساندة وموافقة أميركية، ضمن دورها الوظيفي، وسيعرضها للكثير من المشاكل في المستقبل القريب، ومحاولة هروبها من المأزق. وقال المحلل السياسي هاني حبيب، إن لجوء قطر إلى ما هو خارج الإطار العربي الخليجي يعرضها لكثير من الأزمات في المستقبل، وستعمل كل الأطراف على عزلها.

وأوضح أن قطر لجأت إلى ما هو أبعد من حدودها الخليجية والعربية، واتجهت إلى تركيا وإيران بحثاً عن مهرب من استحقاقات كانت تتطلبها، باعتبارها دولة من الخليج العربي والمنظومة العربية، وهذا الهروب لا يعني قدرتها على تحدي المنظومة العربية والخليجية.

العزلة

وأضاف: «عناد قطر سيؤدي إلى عزلتها عن المنظومة العربية والخليجية، واضطرارها للخروج من هاتين المنظومتين سيعرضها للخروج عن المألوف لدى النظام العربي الخليجي، ووصلت الأمور لمرحلة من التأزم، ويتطلب ذلك وقفة جادة في مواجهة الخطر المحدث في المنطقة المتمثل بالإرهاب، ومطلوب من الدول العربية والخليجية استحقاقات لمحاربة الإرهاب على الصعد كافة ». حديث حبيب جاء متقارباً مع حديث المحلل السياسي سعيد مضية في سرد تاريخ قطر في الانقلابات، والذي قال خلال حديثه إن والد تميم عندما انقلب على والده، أرسل لأميركا أحد أعوانه لإخبارهم بالانقلاب طالباً منهم الاعتراف بحكومته ومنع تدخل الدول العربية بما فيها السعودية، وطلب مساعدة أميركا في تحقيق انقلابه، واشترطت حينها أميركا على قطر الاعتراف بإسرائيل علناً وإقامة علاقات معها وزيارات متبادلة.

وأكد أن قطر تتطاول على مصر وتنشر الأكاذيب وتخصص قناة الجزيرة لنشر أكاذيب غير مقبولة، فيما تحاول مصر الرد على قطر وتقليص أدائها في دعم الإخوان. وأوضح المحلل السياسي أن الأميركان اعترفوا بأنهم طلبوا من قطر إغواء «حماس» والإخوان من أجل أن تدخل أميركا في مفاوضات سرية معهم، وهنا دور قطر اتضح أنه وظيفي، وليس تعاوُناً مع الإخوان ولا تعاطفاً مع «حماس» ولا مع القضية الفلسطينية.

أخطاء استراتيجية

وفي السياق، اعتبر المحلل السياسي عبد المجيد سويلم أن قطر ترتكب بحق نفسها أخطاء إستراتيجية كبيرة، في الوجهة والمسار والطريقة والاختيار، متسائلاً: هل تستطيع أن تتعايش مع هذه الأخطاء الكبيرة التي تقترفها بحق نفسها؟

وأجاب: «هي تستطيع ولكن مضطرة أن تأكل من لحمها الحي بهذا العناد المتمرس، وستؤدي هذه المناكفة بنهاية المطاف لاستنفاد مواردها بدلاً من أن توفر على نفسها كل هذه الجهود بسبب وجهة معاكسة للوجهة الطبيعية وسياستها الخاطئة».

وأكد أن قطر تستطيع أن تناور لفترة من دون أن تظهر نتائج المقاطعة عليها، ولكن في نهاية المطاف النتيجة معروفة، وسيخلف هذا بيئة غير مناسبة سياسياً للنظام ويخلق صعوبات اجتماعية على القطريين، ويخفض مستوى معيشتهم التي تعودوا عليها، وسيؤدي إلى تأزم سياسي واحتقانات سياسية وتوترات اجتماعية، لم يتعود عليها المجتمع القطري. وتوقّع أن تواجه قطر الآثار الجانبية عند أول منعطف، كما أن قطر تعرف أنها دخلت منحدراً اقتصادياً وسياسياً حاداً.

ولفت إلى أن الاجتماع القادم لدول المقاطعة سيكون حاسماً بطرد قطر من مجلس التعاون الخليجي وسحب كل الامتيازات التي منحتها لها، وستقوم بوضع خيارات أمام الشركات الكبيرة إما اختيار قطر أو الدول المقاطعة.

البنوك القـ

بنوك قطر تعاني من عدم توفر السيولة وتراجع الودائع الأجنبية

■ دبي ـ أشرف رفيق ورامي سميح

تسعى البنوك القطرية للاقتراض بأي وسيلة سواء الحصول على قرض أو إصدار سندات حيث إن المقاطعة من الدول الخليجية تهدد السيولة النقدية لديه، وفق ما نقلته بلومبرغ عن مصادر مصرفية أمس، في وقت أضافت بورصة قطر أكثر من 3,3 مليارات ريال مع نهاية تداولات أمس إلى رصيد خسائرها منذ أن قررت عدة دول عربية من بينها الإمارات والسعودية ومصر والبحرين قطع علاقتها مع الدوحة بسبب دعمها للإرهاب.

وأجرى بنك قطر الوطني، أكبر بنوك قطر والشرق الأوسط من حيث الأصول، محادثات مع بنوك دولية بشأن إمكانية بيع سندات أو اقتراض، وفق ما قالته المصادر. ولم يتخذ البنك قراراً نهائياً بعد حيث يتوقف تقرير المصدر حسب إمكانية الإتاحة.

تعاني البنوك القطرية من عدم توفر السيولة بعد أن قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر وأغلقت طرق المواصلات معها في يونيو الماضي.

ويحتمل أن تتراجع الودائع الأجنبية لدى البنوك القطرية بعد تراجعها الكبير خلال الشهرين الماضيين منذ المقاطعة، كما أن بعض البنوك الخليجية ترفض تجديد ودائعها في البنوك القطرية، وفق ما ذكرته مصادر في وقت سابق. وقالت متحدثة باسم بنك قطر الوطني إنه لم يقرر بعد مصدر التمويل الذي سيلجأ إليه. ويسعى البنك إلى تخفيض اعتماده على المصادر القادمة من السوق المحلي بنسبة 50٪ حتى عام 2020، مقابل 63٪ في الوقت الحالي، وفق ما قاله الكواري رئيس تنفيذي البنك في وقت سابق. ويحاول البنك التوسع في آسيا من أجل معادلة تأثير المقاطعة على قطر.

قطر الإسلامي

كما يسعى مصرف قطر الإسلامي لتعزيز قاعدة الودائع من خلال طرح شهادات إيداع بالريال القطري والدولار بعدما شهد نزوح أموال نظراً للعقوبات المفروضة على قطر من دول خليجية.

وقال البنك أمس إنه طرح شهادات إيداع

المغرب العربي

المناطق، وقال إن قطر دعمت تنظيم الإخوان في ليبيا سياسياً واقتصادياً ومالياً وإعلامياً، وضخت مليارات الدولارات على التنظيم، والذي بدأ بتشكيل قوة الدروع الإخوانية وهي قوة مسلحة يتم دعمها عن طريق قطر، مبيناً أن الجيش الليبي خاض معركة الكرامة مع 4 تنظيمات إرهابية هي: تنظيم القاعدة ظهر في 2011 بأجنحته المختلفة، منها أنصار الشريعة، وجيش الإسلام، وغيرها من المسميات، وقوة الدروع الإخوانية التابع للإخوان، وتنظيم داعش في بنغازي وظهر نهاية 2013، وتنظيم العصابات الإجرامية، وهم مجموعات من السجناء والمطلوبين أمنياً، قاموا بتشكيل ميليشيات تم توظيفها من المجموعات السابقة.

تهديد أمن موريتانيا

إلى ذلك، قال وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني إسلك ولد أحمد إزيد بيه إن «قطر اعتادت على تمويل حركات تهدد أمننا»، إلا أنه رفض تحديد هذه الحركات التي قال إنها معروفة في موريتانيا «وبعضها تم حظره».

واتهم محمد إسحاق الكنتي، الأمين العام المساعد للحكومة الموريتانية، قطر بدفع أموال للإخوان في موريتانيا لزعزعة استقرار البلاد، والقيام بثورة على غرار ما جرى في تونس ومصر وليبيا في العام 2011

ونقلت صحيفة «آفاق» الموريتانية عن مصادر دبلوماسية تأكيدها أن قطر تتحرك في دول الأطراف وخصوصاً دول المغرب العربي، من أجل كسب أصوات في إدارتها للأزمة التي تمر بها حالياً بعد قرار مقاطعتها من قبل الدول الأربع المناهضة للإرهاب، وهي تستفيد من وجود جماعة الإخوان في موريتانيا كقوة سياسية مهمة تسيطر على زعامة المعارضة، وتريد ألا يكون ذلك على حساب علاقاتها مع النظام الموريتاني الذي كان أعلن قطع علاقاته الدبلوماسية مع الدوحة أوائل يونيو الماضي.

ويشير مراقبون، إلى أن السلطات الموريتانية تمتلك معطيات موثقة عن تمويل لأحزاب وجمعيات من قبل قطر الساعية للتغلغل في دول المغرب العربي ومنظومة الساحل والصحراء. وفي مارس 2014 حظرت وزارة الداخلية الموريتانية إحدى أكبر الجمعيات الدينية في موريتانيا، وهي جمعية «المستقبل للدعوة والتربية والثقافة» القريبة من قطر والتي يرأسها محمد الحسن ولد الددو الزعيم الروحي لإخوان موريتانيا. كما أغلقت الشرطة الموريتانية مركز النور الصحي ومركز تعليم البنات الخاص في نواكشوط، وهما مؤسستان تابعتان لمتشددين موريتانيين.

جمعيات مشبوهة

وفي يونيو الماضي، بدأت السلطات الموريتانية في ملاحقة الجمعيات المشبوهة، التي تتلقى دعماً مباشراً من قطر، وقالت السلطات المحلية بولاية اترارزة، جنوبي البلاد، إنها أوقفت العمل في مشروع سكني تابع لجمعية خيرية قطرية تدعى «اليد العليا». وبحسب مصادر رسمية في مدينة روصو، فإن القرار يتعلق بمشروع بناء 100 وحدة سكنية في قرية «جدر المحكن»، وإن السلطات الإدارية في المدينة، ممثلة في حاكمها، أبلغت المقاول المشرف على بناء الوحدات السكنية بعدم رغبة موريتانيا في مواصلة بناء المشروع السكني. وقالت مصادر مطلعة: إن الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز هو من أصدر أوامر بتجميد المشروع السكني المذكور.

في الأثناء، اضطرّت مؤسسة عيد بن محمد آل ثاني الخيرية القطرية المصنفة في قائمة الإرهاب إلى سحب تمويلها لـ400 وحدة سكنية في ولاية تاكنت، وسط موريتانيا، بعد أن كانت قد أوكلت تنفيذ المشروع لشركة النجاح التي يديرها رجل الأعمال محيي الدين ولد أحمد سالك ولد أبوه، والتي باشرت عملها فيه، قبل أن تقطع موريتانيا علاقاتها مع قطر فتبلغ المؤسسة الخيرية القطرية وكلاءها في المشروع بتعليق نشاطاته في موريتانيا إلى أجل غير مسمى.

ورد الرئيس الموريتاني على خبر تجميد المؤسسة الخيرية القطرية لمشروعها في موريتانيا، بإصدار أوامر بتجميد مشروع سكني بتمويل رسمي من قطر لإنشاء 100 وحدة سكنية في جدر المحكن، رغم أن سلطات الدوحة لم تكن قد أوقفت أشغالها فيه رغم قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

وأكدت تقارير إعلامية أن السلطات الموريتانية تدرس تجميد أنشطة عدد من الجماعات التي ترفع لافتات خيرية وإنسانية، بينما تعمل لأهداف سياسية مرتبطة بأجندات قطر وحلفائها في المنطقة وبخاصة قوى مرتبطة بالدوحة.

رأي

الحبيب الأسود

أسئلة تتهرّب قطر من مواجهتها

عندما يرفض تنظيم الحمدين الحوار، فهذا يعني أنه متأكد من ضعف حجته، ومن أن مائدة المفاوضات ستعري أخطاءه وخطاياه، وأنه سيجد نفسه عاجزاً عن الإجابة عن الأسئلة التي ستطرح عليه ومن أبسطها: لماذا تدعمون الإرهاب؟ ولماذا تساعدون الحوثيين في اليمن؟ ولماذا تتحالفون مع إيران وميليشياتها في المنطقة؟ ولماذا فتحتم أراضيكم لاستقبال قاعدة عسكرية تركية؟ وما رأيكم في تسجيلات الحمَدَين مع القذافي والتي تم تسريبها لتفضح مخططاتكم ضد المملكة العربية السعودية ومصر وبقية الدول الخليجية والعربية؟ وماذا تستفيدون من تشويه الحقائق وتزوير الوقائع عبر إعلامكم الموجّه؟ وهل تجدون متعة في التآمر على أشقائكم وجيرانكم من خلال بث الفتنة والتحريض على العنف واحتضان المتشددين والانقلابيين؟ ولماذا تصرون على التمكين للإخوان المتأسلمين ولو على جثث الملايين من الأبرياء في المنطقة العربية؟ وبما تشعرون وأنتم تتابعون صور الخراب والدمار السائدين على أيدي حلفائكم الإرهابيين ممن تعتبرونهم ثواراً من أجل الحرية؟

ومن الأسئلة أيضاً: لماذا قمتم بتجنيس مواطنين من الدول المجاورة؟ ولماذا تدخلتم في الشأن الداخلي لمملكة البحرين ووقفتم إلى جانب دعاة الفتنة الطائفية؟ وما الداعي لكل هذه المخططات التي تعدونها وتمولونها لضرب الأمن والاستقرار في مصر؟ ولماذا خنتم التحالف العربي في اليمن ودعمتم المتمردين لإفشال عمليتي الحزم والأمل؟ ولماذا نزلتم بثقلكم لدعم الميليشيات الإرهابية في ليبيا؟ وما الذي تجنونه من استمراركم في تغذية الخلاف الفلسطيني الفلسطيني؟

هذه غيض من فيض، وقليل من كثير، ونماذج بسيطة من الأسئلة التي يمكن أن تطرح على تنظيم الحَمَدين في أي نقاش معه، الأمر الذي يدفع به إلى التهرّب من الحوار الجدي إلى المزيد من المكابرة والمعاندة.

إن ضعف الحجة ينتج العناد، وقديماً قال الفيلسوف الإنجليزي برتراند راسل إن العناد دليل على نقص الذكاء لأن أصحابه متأكدون جداً من صحة آرائهم.. أما الأذكياء حقاً فيملؤهم الشك دائماً في صحة ما يبدون من آراء وما يتخذون من مواقف.. ولهذا فهم أسرع من غيرهم استعداداً لمراجعة آرائهم والعدول عنها إذا ثبت لهم خطؤها وهم أقدر دائماً من غيرهم على استبصار أوجه الحق في آراء الغير والاقتناع بها.

وبالتأكيد فإن تنظيم الحمدين ينقصه الذكاء، لذلك يعجز عن إيقاف عجلة اندفاعه وهو على أبواب المنحدر العظيم، وبدل البحث عن حلول منطقية لأزمته، كالعودة عن مؤامراته والتراجع عن مخططاته والاعتراف بخطاياه وطي صفحة الماضي، والاعتذار لأشقائه وجيرانه، وغلق الأبواب التي تأتيه منه الرياح، تجده ماضياً إلى المزيد من العبث، غير مدرك لنتائج استغراقه في تحدي المنطق والقانون والأخلاق والأعراف وروابط الدم والنسب والجيرة والدين والإنسانية.

قطرية تسعى للاقتراض بأية وسيلة

■ تراجعات مستمرة في أرباح الشركات القطرية

لأجل عام واحد وعامين وهي المرة الثانية التي يطرح فيها مثل تلك الشهادات. وجرى أول طرح في ديسمبر 2015.

وقطعت السعودية والإمارات والبحرين العلاقات الدبلوماسية ووسائل النقل مع قطر في الخامس من يونيو متهمة الدوحة بدعم الإرهاب. ودفع ذلك بعض شركات ومواطني تلك الدول إلى سحب أموال من البنوك القطرية. نتيجة لذلك هبطت الودائع في البنوك القطرية في يونيو 1,8 ٪ عن الشهر السابق. وتضرر مصرف قطر الإسلامي بشدة على وجه الخصوص حيث انخفضت ودائع العملاء إلى 96,9 مليار ريال (26,6 مليار دولار) في نهاية يونيو من 103,9 مليارات ريال في نهاية مارس بحسب بياناته المالية.

وتمنح شهادات الإيداع الجديدة لأجل عامين عائداً قدره 3,75 ٪ للشهادات المقومة بالريال القطري و2,75 ٪ للشهادات الدولارية. وهذه العوائد أعلى بنقطة مئوية من عوائد شهادات ماثلة طرحها البنك في 2015. وأشارت بيانات مصرف قطر المركزي إلى أن صندوق الثروة السيادي للبلاد وربما مؤسسات حكومية أخرى أودعوا ما يزيد على عشرة مليارات دولار في البنوك المحلية خلال يونيو لتعويض أثر سحب الودائع لكن لم يُكشف عما إذا كان قطر الإسلامي قد حصل على بعض تلك الأموال.

وقال المدير المالي لمصرف قطر الإسلامي جورانج هيماني لرويترز إن شهادات الإيداع هي منتج منتظم يتيحه البنك لعملائه.

وقال ريدموند رامسديل المدير بفريق البنوك لدى وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية إن البنوك القطرية تبذل قصارى جهدها لدعم مصادرها التمويلية.

وتابع «يرجع كثير من ذلك إلى النزاع السياسي حيث تشجع البنوك بصفة خاصة الودائع غير المحلية للبقاء فيها. الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك هي رفع العائد».

وارتفعت تكلفة التمويل بين البنوك بشكل حاد لأسباب من بينها الأزمة الدبلوماسية ورفع أسعار الفائدة الأمريكية الذي يؤثر على قطر من خلال ربط عملتها بالدولار. وارتفع سعر الفائدة المعروض بين البنوك القطرية لستة أشهر متجاوزاً 2,60 ٪ من 2,23 ٪ في بداية يونيو.

ونتيجة لذلك، تواجه الفائدة على الودائع في قطر ضغوطاً بشكل عام حسبما أشارت ديما جردانة رئيسة البحوث الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى ستاندرد تشارترد.

وقالت جردانة «تحتاج البنوك القطرية إلى تنويع مصادر التمويل. عليها أن تزيد ودائعها عن طريق جمع الأموال محلياً ولذا من المتوقع رؤية ارتفاع في العوائد».

خسائر البورصة

إلى ذلك، أضافت بورصة قطر أكثر من 3,3 مليارات ريال مع نهاية تداولات أمس إلى رصيد خسائرها منذ أن قررت عدة دول عربية من بينها الإمارات والسعودية ومصر والبحرين قطع علاقاتها مع الدوحة بسبب دعمها للإرهاب.

وانحدر رأس المال السوقي من 509,08 مليارات ريال إلى نحو 505,77 مليارات ريال مع تزايد مبيعات المؤسسات القطرية والأجنبية في مؤشر على تزايد المخاوف من استمرار الأزمة الراهنة وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وقال محللون وخبراء إن هناك نزوحاً للاستثمارات الأجنبية والمحلية من بورصة قطر مع تزايد المخاوف من الأوضاع الاقتصادية المتردية مع استمرار المقاطعة بسبب تعنت الدوحة وتمسكها بمواقفها الداعمة للإرهاب.

ووفق بيانات بورصة قطر، بلغت مبيعات المؤسسات القطرية نحو 29,38 مليون ريال، فيما بلغت مبيعات المؤسسات الأجنبية نحو 9,16 ملايين ريال.

وأضاف المحللون والخبراء، لـ «البيان»، إن هناك أيضا نظرة متشائمة في السوق القطرية بسبب التراجعات المستمرة في أرباح الشركات بالإضافة إلى إعلان شركات أخرى عن خسائر في مؤشر على تضرر أعمالها جراء المقاطعة.

وانخفض المؤشر العام بنسبة 0,56٪ أو ما يعادل 52,7 نقطة ليغلق عند 9345,37 نقطة، فيما هبط مؤشر الريان الإسلامي بنسبة 0,58٪ إلى 3736,47 نقطة، ومؤشر جميع الأسهم بنسبة 0,58٪ إلى 2662,98 نقطة. ووفق حسابات «البيان»، وصلت نسبة هبوط المؤشر العام منذ بداية العام الجاري نحو 10,46٪. وتراجعت مستويات السيولة في السوق بنحو ملحوظ من 203,5 ملايين ريال إلى 133,2 مليون ريال مقابل نحو 300 إلى 400 مليون ريال قبل الأزمة، وجرى تداول 4,729 ملايين سهم مقابل 7,958 ملايين سهم.

الافتراء وكذبة الحصار

■ إسطنبول ـ البيان

مهنة الكذب والافتراء باتت جزءاً من السياسة القطرية الخارجية، وقد ترسخت هذه السياسة مع بداية الأزمة وممارسة الدول الأربع (الإمارات ـ السعودية ـ البحرين ـ مصر) حقّها السيادي في وقف التعامل مع هذه الدولة المارقة، لتبدأ حملة الكذب والتضليل، بأن حق هذه الدول في وقف تعاملاتها مع قطر هي "حصار".. لكن السؤال هل تريد قطر تجريد هذه الدول من ممارسة حقها السيادي؟ وإذا اطلعنا على نماذج المقاطعات الدولية للدول سنرى العديد من الممارسات السيادية التي يضمنها القانون الدولي والأعراف القانونية، فعلى سبيل المثال مارست الولايات المتحدة الأميركية حقها في حماية حدودها من دخول المكسيكيين إلى أراضيها واتجهت لبناء جدار عازل يبلغ طوله 900 كيلومتر، وهذه ليست الحادثة الأولى، فقد قرّرت تركيا الحليف الأبرز للدوحة إنشاء شريط حدودي إسمنتي عازل على حدودها مع سوريا بطول حوالي 800 كيلومتر ولم يعترض أي أحد على هذا الشريط، حتى الحكومة السورية لم تعترض على هذا الشريط الحدودي رغم الخلاف السياسي العميق بين الدولتين، بل لم تتقدم أي دولة من الدول اللاعبة في الملف السوري بأية شكوى على اعتبار أنه حق سيادي.

أبواق مأجورة

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت الأبواق القطرية المأجورة تصرخ بأن ممارسة هذه الدول لحقها الطبيعي، عبارة عن "حصار"، إلا أن أكاذيبهم وتضليلهم بات مكشوفاً.

وتأتي في هذا السياق دعوة وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة للمسؤولين القطريين إلى فتح تحقيق مستقل في أي قضية ترتبط بـ«المقاطعة» إن أصروا على استخدام كلمة «حصار». وقال في تغريدة عبر حسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، «إن كان المسؤولون القطريون يصرون على استخدام كلمة حصار» وأن بلدهم محاصر فليفتحوا تحقيقاً مستقلاً في أية قضية ترتبط بذاك الحصار».

وقال المحلل السياسي السعودي إبراهيم ناظر في تصريح لـ«البيان» إن المقاطعة حق سيادي تقره كل الأعراف السياسية والقانونية الدولية، ولا يحق لأية دولة أن تجبر دولة على التعامل معها. وأضاف متسائلاً: كيف تريد قطر أن تفرض على دول أن تبقي على التعامل معها في ظل سياساتها المخلّة بالأمن الخليجي والعربي؟، لافتاً إلى أن أكبر كذبة روّجتها قطر في هذه الأزمة هي وصفها قرارات المقاطعة بـ«الحصار».

الهباش: السعودية لا تتعامل مع الحجّاج بمنطق سياسي

■ غزة ـ البيان

قال قاضي القضاة الفلسطيني د. محمود الهباش، إن السعودية لا تتعامل مع موسم الحج والعمرة بمنطق سياسي، ولا تقوم بتسييس موسم الحج، وتفتح الباب على مصراعيه لمن يريد الحج إلى بيت الله الحرام لتأدية مناسك الحج أو العمرة. وأوضح في تصريح خاص أنه من الظلم أن تُتهم السعودية بأنها تسيّس موسم الحج، وبرغم الخلافات مع قطر لم تغلق الباب إطلاقاً تجاه الحجاج القطريين، ولم تتجه لتسييس هذا الموسم. ورفض الهباش في تصريحه اتهام قطر للسعودية تسييس موسم الحج، لأن السعودية تقدم خدماتها لحجاج بيت الله الحرام من دون النظر للجنسية أو أسباب أخرى، لأن الشعائر الدينية شيء مقدس عند السعودية والمسلمين جميعاً، ولا يمكن أن تتعامل السعودية بمنطق سياسي مع الشعائر الدينية.

يذكر أن قطر حاولت تدويل موسم الحج مع اقترابه، بالادعاء أن السعودية ترفض وصول الحجاج القطريين لأداء مناسك الحج والعمرة.

«البيان» تلقي الضوء على إرهاب تنظيـ

قطر.. علاقات قوية مع الحوثيين ودعـ

■ تونس- الحبيب الأسود

اتضحت الصورة تماماً، وتبين للعالم حجم الدور القطري في دعم الإرهاب باليمن، سواء من خلال دعم تنظيم القاعدة وجماعة الإخوان الإرهابيْن أو من خلال الغدر بالتحالف العربي لفائدة الميليشيات الحوثية الإرهابية، إذ إدعى، وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد بن محمد العطية، في مقابلة مع قناة «تي ري تي وورلد» التركية، ونشرت تفاصيلها وكالة الأنباء القطرية الرسمية أن بلاده أجبرت على الانضمام إلى التحالف العربي في اليمن، والقوات القطرية لم تشارك في العمليات داخل اليمن، بل اقتصر وجودها على الحدود السعودية اليمنية، ما يعزز مجدداً ما أعلنته قيادة تحالف الشرعية في اليمن، التي قررت إنهاء مشاركة قطر، بسبب ممارساتها التي تعزز الإرهاب وتدعم تنظيماته في اليمن، وتعاملها مع الميليشيات الانقلابية في اليمن.

وبينما أكد العطية أن بلاده وجدت نفسها مجبرة على التدخل في اليمن بسبب عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، يشير مراقبون إلى أن الأمر يتجاوز ذلك بكثير، حيث إن المشاركة في التحالف لم تكن إجبارية، ولكن «تنظيم الحمدين» انضم إلى «عاصفة الحزم» للقيام بدور تخريبي من داخلها،يدعم من خلاله الطرف المقابل المتمثل في الميليشيات الحوثية والجماعات الإرهابية.

إشادة حوثية

وبينما أشاد رئيس ما تسمى «اللجنة الثورية في جماعة الحوثي» في اليمن، محمد علي الحوثي، بتصريحات العطية التي تبرأ فيها من التحالف العربي في اليمن، وعن «إجبار قطر على المشاركة ضمن قوات التحالف» في إطار التدخل العسكري الرامي لوقف الانقلاب الحوثي في صنعاء، أبرز المراقبون أن الأحداث الأخيرة كشفت عن دور نظام الدوحة في سفك دماء عناصر من التحالف العربي،وهو ما أكده سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في موسكو عمر سيف غباش، الذي صرح بأن تعاون قطر مع تنظيم القاعدة الإرهابي أدى لاستشهاد جنود إماراتيين في اليمن، مشيرا إلى وجود تسجيلات من الميدان تثبت ذلك، «لكنه ليس الوقت المناسب للإعلان عنها».

وأوضح غباش أن قطر كانت ضمن تحالف دعم الشرعية، وتعرف معلومات قوى التحالف. وعندما كانت القوات الإماراتية تستعد لعملية ضد «القاعدة» في اليمن نقل القطريون موقع القوات الإماراتية وخططها لهذا التنظيم فوصل أربعة انتحاريين وفجروا نفسهم في الجنود.

وأنهت قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن مشاركة دولة قطر في التحالف بسبب ممارساتها التي تعزز الإرهاب، ودعمها تنظيماته في اليمن ومنها القاعدة وداعش، وتعاملها مع الميليشيات الانقلابية مما يتناقض مع أهداف التحالف التي من أهمها محاربة الإرهاب.

عرقلة المنجزات

وأكدت صحيفة «نيويورك تايمز» في تقرير أن قطر كان لها دور مهم في عرقلة منجزات «عاصفة الحزم» التي ينفذها التحالف الغربي بقيادة المملكة العربية السعودية، بينما طالب مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة، خالد اليماني، قطر بوقف تمويل ودعم الإرهاب، كون هذا السلوك غير بناء ولا يخدم القضايا المصيرية.

وبحسب المحلل السياسي اليمني أحمد النخعي فإن الدور القطري في التحالف العربي لدعم الشرعية كان مشبوهاً منذ البداية، حيث إنه كان دوراً استخباراتياً لطعن التحالف العربي، مشيراً إلى أن الإخوان استغلوا الحرب في اليمن وبدعم قطري للتخلص من الكثير من القيادات العسكرية الوطنية من خلال عمليات اغتيال متعددة أيضاً.

وقال النخعي إن التصريحات القطرية لم تكن مفاجئة للكثير حيث إن دور قطر العدواني ليس وليد «عاصفة الحزم» فعندما رأت قطر دول الخليج بعد أزمة عام 2011 تسعى للتوقيع على المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن قامت بالانسحاب من المبادرة حينها، والتهدئة بين الأطراف المتنازعة في اليمن وكان لقناتها الدور الأكبر في إشعال الصراع إلى يومنا هذا، وأضاف «من المعروف أن قطر الداعم الرئيس للإخوان في اليمن ومصر وجميع الجبهات التي يسيطر عليها الإخوان لم تتقدم خطوة إلى الأمام والهدف هو استنزاف التحالف العربي اقتصادياً وعسكرياً مقارنة بجبهات المقاومة الجنوبية التي تسطر أروع البطولات بشهادة الجميع».

تلاشي الإرهاب

من جانبه،أعلن الخبير العسكري والاستراتيجي،خالد النسي، أن الجماعات الإرهابية في اليمن بدأت تتلاشى ويتراجع نفوذها بعد التعامل بجدية مع ملف التدخل القطري في اليمن، مشيراً إلى أن قوات الشرعية المدعومة من التحالف ستبسط سيطرتها على شبوة بالكامل خلال أيام. وأضاف «الجماعات الإرهابية تتلاشى، والدليل أن أحد أكبر قياديي الجماعات الإرهابية في منطقة يافع، المدعو خالد عبدالنبي، سلم نفسه لقوات الحزام الأمني، مما يؤكد أن مساعي الجماعات الإرهابية بإدخال المحافظات الجنوبية في دوامة العنف، لن تنجح». وأشار إلى أن هناك خطة بعيدة المدى يتم تطبيقها بدعم من قوات التحالف وخاصة القوات الإماراتية، لتثبيت الأمن.

علاقات وطيدة

وفي سياق متصل، كشفت وثيقةٌ نشرتها أخيراً صحيفة «الوطن» السعودية حقيقةَ التواصل بين أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، وبدرالدين الحوثي والد حسين وعبدالملك الحوثي وطبيعة الدور القطري في الهجوم على الحدود الجنوبية للسعودية.

وحملت الوثيقة أسمى عبارات الشكر والعرفان لأمير قطر السابق والد الأمير الحالي تميم بن حمد، على دعمه السخي، كذلك وقفة من أسماهم بـ«أسود إيران».

وأفصحت الوثيقة عن حقيقة المخطط الأميري لحمد آل ثاني تجاه السعودية، والذي كان يظهر انتقاداً للسعودية وشعبها، كذلك حقيقة الدعم المالي الذي وفرته قطر للحوثيين، والذي مكنهم على حد زعمهم من تحقيق الانتصارات، وعاهد الحوثي أمير قطر بأن يواصل المعركة والتقدم للوصول إلى جازان والزحف نحو المقدسات في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وتظهر تلك الوثيقة تناقض السياسة القطرية في اليمن، والتي تراوحت ما بين الزعم بالعمل على إيقاف عمليات جماعة الحوثي الانقلابية، وبين دعمها بالمال والسلاح في الخفاء لإلحاق الضرر بالسعودية وإشغالها في الجنوب بتحركات الحوثيين منذ عام 2003 وحتى الآن.

جرائم قطر

من جهته، أعلن الخبير العسكري والضابط بالجيش اليمنى محمد الولص بحيبح، في صفحته على موقع التواصل الإجتماعي، أن علاقة قطر بالحوثيين كانت منذ التأسيس، مؤكدا أن علاقة المخابرات القطرية بزعيم الحوثيين حسين بدرالدين الحوثي قديمة.

وكشف عن حقائق عدة عن جرائم قطر في اليمن، مؤكداً أنها دعمت حركة التمرد الحوثية منذ عام 2000، و أن المخابرات القطرية وديوان أميرها السابق نسج علاقة خفية مع الصريع حسين بدرالدين، فى لبنان والسودان منذ عام 2000 أثناء تلقي الصريع دورات هناك قبل حروب صعدة بـ 4 سنوات وذلك نكاية في الشقيقة الكبرى السعودية.

وأكد الضابط اليمني، أن الدوحة قدمت دعماً سرياً من سفارتها بصنعاء بمبلغ 50 ألف دولار شهرياً منذ عام 2001 للمعهد الديني الشيعي التابع لحسين بدرالدين في صعدة، وفي عام 2003 رفعت قطر الدعم الشهري إلى 100 ألف دولار وكان يتم تسليمها لقيادي حوثي اسمه يحى قاسم عواضه.

وأضاف بحيبح، أنه بعد ظهور حركة الحوثي وبعد الحرب ظهر موقف قطر رسمياً لهدف تدويل قضية الحوثي وإبرازها، وقادت قطر في يونيو 2007 أول وساطة رسمية بين الدولة والمتمردين وهنا حققت قطر هدفها الاستراتيجي وجعلت من الحوثية حركة سياسية مشهورة دولياً، وحولتها من حركة محصورة في جبال صعدة إلى حركة سياسية إقليمية ونجحت قطر في وضع الحركة الحوثية فى موقف الند للند مع الدولة من خلال المفاوضات.

وفى الأول من فبراير 2008 قامت قطر برعاية اتفاق في الدوحة بتخطيط قطري إيراني وذلك بين حركة

أدوار مزدوجة وشبكة تواصل وثيقة مع الانقلابيين وغطاء مـ

دعم الدوحة المادي للحوثيين وفر لهم إنشاء مؤسسات خاصة وشراء أسلحة نوعية

■ عدن - البيان

أظهرت أحداث الأزمة مع قطر طبيعة الدور المزدوج الذي تلعبه الدوحة في اليمن تحديداً من خلال نسج علاقات وثيقة وسرية مع الانقلابيين الحوثيين من ناحية ودعم الجماعات الإرهابية من ناحية اخرى حيث أدت الأزمة إلى سقوط ورق التوت الذي كان يخفي سوءات السياسة القطرية وحقيقة مواقفها وطبيعة العلاقات التي كانت تربطها بالطرفين والدور الذي لعبته في اليمن منذ بداية الحضور القطري قبل عقد من الزمن.

الصلات الوثيقة والدعم الكبير اللذان حصلا عليه الحوثيون من قطر تحت غطاء الوساطة لإنهاء القتال مع السلطة المركزية في صنعاء جعل الدوحة قبلة لقادة وأنشطة هذه الجماعة ووثقت عرى العلاقات بينهما الأموال التي تدفقت على صعدة بصحبة الوسيط القطري حينها وتلك التي كانت ترسل إلى ممثل المتمردين الحوثيين في ألمانيا يحيى الحوثي ومساعديه والذين تولوا مهمة ترويج لما أسموها مظلومية الجماعة من السلطة المركزية.

■ دعم قطر للانقلابيين فاقم معاناة اليمنيين | أرشيفية

دعم قوي

ويوضح الناشط السياسي حسام عبدالقوي أن الأموال التي دفعتها قطر للحوثيين في الداخل ساعدت بشكل رئيسي على إنشاء مؤسسات مالية وفكرية خاصة بالجماعة في صعدة وشراء أسلحة نوعية ظهر تأثيرها أثناء المواجهات مع القوات الحكومية وعند الانقلاب على السلطة الشرعية.

ويشير عبد القوي إلى أن الدوحة التي استضافت قادة التمرد ونشطاء هذه الجماعة لم تصمد كثيراً عند مشاركتها المحدودة ضمن قوات التحالف العربي الداعم للشرعية إذ سرعان ما انكشفت وظهر الود من جديد وأصبحت وسائل إعلام الدوحة وذراعها الإعلامي قناة الجزيرة اهم منبر للترويج لموقف الانقلابيين وتشويه صورة ودور التحالف العربي وباتت اليوم القناة الوحيدة القادرة على استضافة قادة التمرد في بث مباشر من العاصمة الخاضعة لسيطرتهم رغم إغلاق مكاتب كل وسائل الإعلام الخارجية.

أمر مفضوح من جهته، يؤكد الإعلامي عاصم محمد أن توجيه الإعلام القطري انتقاداته لبعض دول التحالف ودورها في اليمن، يأتي متسقاً مع خطاب الانقلابيين والإعلام الإيراني الذي يصب في ذات الاتجاه. ورافق ذلك تغيير في

ـــم الحمدين في اليمن 2-1

ـــم لامحدود لـ«القاعدة» و«الإخوان»

الحوثي وحكومة اليمن، وبعد هذا الاتفاق المشؤوم خول ذلك الاتفاق لقطر تقديم دعم مادي كبير للحوثيين تحت عدة مسميات منها إعمار صعدة وتجاوزت هذه المبالغ مئات الملايين من الدولارات، وبفضل دعم قطر أصبحت الحركة الحوثية بحجم حزب الله في لبنان.

وقدمت قطر في 2008 أكثر من 100 جهاز اتصال دولي «ثريا» لدعم قيادات حركة الحوثي، ويعد أول جهاز ثريا يتواصل به عبدالملك الحوثي من كهفه إلى طهران والضاحية هدية من رئيس اللجنة القطرية في الوساطة سيف البوعينين، وأول صالون مدرع يستخدمه عبدالملك الحوثي هدية من قطر مع 5 صوالين اخرى مدرعة.

وفي يوليو 2008 ضغطت قطر على علي عبدالله صالح و ابن اخيه طارق، بشأن إصدار تصريحات رسمية بأن إيران لاتدعم الحركة الحوثية، ويعني ذلك سحب ونفي اتهامات صالح وحكومة اليمن طيلة الحروب الأربعة أنذاك بخصوص دعم إيران للحوثيين، ودفعت قطر حينها مبلغاً مالياً كبيراً لصالح ولطارق، مقابل ذلك.

والأسبوع الماضي، دافع السفير القطري في واشنطن مشعل بن حمد آل ثاني عن جماعة الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني المخلوع علي عبدالله صالح، في ندوة بالعاصمة الأميركية.

وهاجم السفير القطري دول التحالف لدعم الشرعية باليمن، حين وصف قتال السعودية والإمارات للحوثيين وحلفائهم من أنصار صالح بـ«الهجمات الوحشية على اليمن».

دلائل دامغة

في 29 يناير 2017 فاجأت القوات الأميركية «القاعدة» وحزب الإصلاح بعملية إنزال مباغتة في مناطق بمحافظة البيضاء التي تعد الوكر الأبرز لتنظيم القاعدة، وكشفت الوثائق التي تمت مصادرتها خلال العملية عن علاقة علي محسن الأحمر والتجمع اليمني للإصلاح المدعومين من قطر بعملية التسليح لتنظيم القاعدة الإرهابي وعمل وصول المواد المتفجرة إليه والمستخدمة في تفخيخ السيارات والعبوات والأحزمة الناسفة.

وكشف الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «بنتاغون» جيف ديفيس أن الهدف من الإنزال كان جمع معلومات استخبارية في عملية خاطفة تضع خلالها القوات الأميركية يدها على أكثر قدر ممكن من الوثائق والحواسيب والأجهزة الإلكترونية.

وبحسب مصادر استخباراتية، فإن الوثائق،كشفت عملية إشراك حزب الإصلاح لتنظيم القاعدة في السيطرة على بعض المناطق الجديدة المحررة تحت مسمى اللجان الأهلية، خاصة في شبوة ومأرب والبيضاء، حيث أقيمت معسكرات لأول مرة للتنظيمات الإرهابية.

كما كشفت الوثائق عن استخدام حزب الإصلاح للإرهابيين لتنفيذ اغتيالات ضد معارضيه، والتي من أبرزها تنفيذ عملية الاغتيال التي طالت محافظ عدن اللواء جعفر محمد سعد بتاريخ 6 ديسمبر 2015، حيث تم التخطيط للعملية في البيضاء، وتم تنفيذها بالتعاون مع جماعة إرهابية كانت تسيطر أنذاك على مدينة التواهي قبل تطهيرها من قوات الأمن فيما بعد.

كما أكدت الوثائق أن حزب الإصلاح وحلفاءه يقفون وراء تفجيرات فندق القصر بتاريخ 6 أكتوبر 2015، وعدد من عمليات الهجوم على معسكر قوات التحالف العربي في البريقة، بالإضافة لعمليات الاغتيالات والتي طالت عدداً من الأمنيين والمقاومين في عدن ولحج وابين وحضرموت، وقيام قيادات في حزب الإصلاح بالوقوف خلف إطلاق سراح معتقلي تنظيم القاعدة في كل من ابين وحضرموت والبيضاء وعدن في العام 2011، مشيرة إلى أن عملية إطلاق السجناء الإرهابيين تكررت حتى وقت قريب في عدن بتساهل وتحركات من حزب الإصلاح.

وشهد مارس الماضي مفاجأة من العيار الثقيل حين كشف عن تورط قيادات يمنية وبدعم قطري في تبني تنظيم القاعدة في اليمن.

ووصفت تقارير ما انتهت إليه عمليات التحليل الاستخباري الأولية للوثائق التي حصلت عليها الغارة العسكرية على مقر تنظيم القاعدة في تكلا في يناير الماضي، من شأنه أن يغير خريطة التحالفات، ليس فقط باليمن وإنما في المنطقة.

دعم وتمويل

كما كشف تقرير أميركي عن رصد المخابرات الأميركية لعمليات دعم وتمويل الجماعات المتطرفة باليمن من قبل قطر التي تربطها علاقة وطيدة بجماعة الإخوان باليمن خصوصاً حزب التجمع اليمني للإصلاح.

وبحسب التقرير الصادر عن وحدة من الاستخبارات الأميركية تم رصد حوالي 4 ملايين أرسلت في العام 2012 من دولة قطر إلى اليمن بواسطة القيادي في حزب الإصلاح صلاح مسلم باتيس الذي تسلم المبلغ على دفعات عبر مؤسسة العمقي إخوان للصرافة (فرع حضرموت) وبحسب المعلومات التي حصلت عليها المخابرات الأميركية فإن صلاح باتيس الذي يترأس إدارة جمعية البادية الخيرية التابعة لجماعة الإخوان بحضرموت قام بتحويل نصف المبلغ إلى قيادات من حزب الإصلاح في صنعاء لتمويل أنشطة الحزب ونشطاء ممن شاركوا بالثورة الشبابية التي اندلعت في اليمن ضد النظام السياسي العام 2011.

وسعت الاستخبارات الأميركية جاهدة إلى معرفة مصير مليوني دولار المتبقيّة لدى باتيس بعد أن ساورها القلق في أن يكون المبلغ المحوّل إلى صنعاء سلمَّ لأيدي قيادات يشتبه في انتمائها لتنظيمات إرهابية ترتبط بشكل مباشر بحزب التجمع اليمني للإصلاح

وكانت وزارة الخزانة الأميركية أدرجت أواخر العام الماضي مؤسسة «العمقي إخوان للصرافة» ضمن الشركات المموّلة للإرهاب مما أثار تساؤلات حول النشاطات المشبوهة التي تزاولها الشركة كعمليات غسيل أموال (القاعدة) التي نهبت أكثر من 17 مليار ريال يمني من البنك المركزي في المكلا، علاوة على احتكار الشركة للسيولة النقدية المحلية، وتهريب مبالغ طائلة من النقد الأجنبي خارج البلاد. ما مكنها من التحكم بأسعار العملات، إضافة إلى علاقتها بعدد من المتنفذين اليمنيين في منفذ الوديعة الحدودي، الذي تتولى الشركة مهمة ضخ إيراداته إلى صنعاء.

وقضى قرار الخزانة الأميركية إلى فرض عقوبات على الشركة، وإضافة إلى مراقبة أصولها المالية بالعملة الأجنبية، في حين حذر الأميركيين من التعامل معها للإشتباه في دعمها لتنظيم «القاعدة في جزيرة العرب».

مفاتيح جوهرية

وفي تقريرها حول «الأدوات والمعلومات التي جرى تحريزها وكشفت تكتيكات القاعدة» كشفت «نيويورك تايمز» أن ما احتوته أجهزة الكمبيوتر والهاتف النقال التي عادت بها قوة «الكوماندوس»، والتي جرى تفريغها بتقرير من ثلاث صفحات تتضمن مفاتيح جوهرية ستغير الكثير من المعطيات، تغييراً جوهرياً يفاجئ الكثيرين في الولايات المتحدة وفي الخليج، ومن ذلك، تفاصيل عن شبكة العلاقات السرية التي تربط تنظيم القاعدة مع «الإخوان المسلمين» في اليمن ومع مقراتهم بالدوحة وتركيا على أساس أنها الجناح العسكري والأمني لهم في البلاد.

وكانت قطر وقّعت مع دول المنطقة، برعاية أميركية، على «وثيقة جدة» في منتصف سبتمبر 2014، تعهد فيها الجميع بمضاعفة الجهد لوقف تمويل الإرهاب، وعدم التساهل مع عمليات جمع الأموال للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة، وتقديم المسؤولين عن ذلك للعدالة، غير أن الأميركيين يشكون في الأمير السابق حمد بن خليفة، من عدم تعاون قطر في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، كما قالت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون في مذكرة لها عام 2009، حين وصفت تعاون قطر في مجال مكافحة الإرهاب بـ«الأسوأ في المنطقة».

وتخلص تقارير كثيرة لوزارة الخارجية الأميركية، ووزارة الخزانة، ومراكز ومعاهد مثل مركز العقوبات والتمويل السري، ومؤسسة دعم الديمقراطية، إلى أن قطر تعد أكبر دولة في المنطقة تغض الطرف عن التمويل للجماعات المتطرفة والإرهابية،حيث تقوم تلك الجماعات بنشاط جمع الأموال بحرية، كما تظهر إعلانات التبرع بأرقام مؤسسات قطرية وأرقام حسابات في بنوك قطرية.

ـــالي للمتطرفين

نهج الخطاب الإعلامي القطري، ومعه اصبح قادة ميليشيات الحوثي يجدون فرصتهم في الحديث والظهور الإعلامي على شاشات التلفزيون لشن هجوم على الشرعية اليمنية وقوات التحالف العربي.

وينبه محمد إلى أن الأمر لم يعد سراً وان دور قطر في التحالف وإن كان رمزياً إلا انه لم يكن عكس قناعة الدوحة بعدالة القضية وأهمية إسقاط الانقلاب ومنع التمدد الإيراني في خاصرة الجزيرة العربية وهو ماظهر من خلال تحول موقف الدوحة بعد الأزمة إلى منتقد لعمليات التحالف، وتصريح وزير الدفاع القطري، خالد العطية، بأن قطر لم تكن مقتنعة بالدخول في التحالف العربي.

علاقات سرية

وتشير التطورات التي رافقت الدور القطري إلى انه ورغم المشاركة الرمزية للدوحة، إلا أن الشواهد أثبتت أنها كانت تستغل هذا الحضورالمحدود لتنسج علاقات سرية مع الحوثيين، وتمدهم بالدعم المادي والمعلوماتي منذ الحروب الست مع الجيش اليمني. وزاد من فضيحة هذا الدور تزويد القطريين للانقلابيين الحوثيين بإحداثيات لمواقع قوات التحالف، تساعدهم في القصف الصاروخي على الأهداف.

ومثلما احتفظت الدوحة بصلاة وثيقة مع الانقلابيين الحوثيين استمرت في توطيد علاقاتها مع الجماعات المتطرفة في اليمن وإيجاد سبل دعم الجماعات الإرهابية عبر مبالغ الفدية الضخمة التي كانت تدفعها لتحرير مختطفين أجانب تورط شيوخ قبائل في اختطافهم أو التوسط للإفراج عنهم استناداً إلى العلاقات التي كانت تربطهم بالدوحة.

غطاء أساسي

وفي اتجاه آخر، شكلت الجمعيات الخيرية القطرية الغطاء الأساسي لاستمرار تدفق الأموال الضخمة إلى الجماعات المتطرفة في اليمن وشكلت لهذا الغرض منظمات وجمعيات محلية وكرّست هذه التمويلات لدعم الجماعات المتطرفة ونشر الأفكار المتطرفة.

ونبه نشطاء إلى أن الحملة التي يقودها أعضاء ومؤيدون لجماعة الإخوان أو الجماعات المتطرفة الاخرى للدفاع عن قطر وأداءها ومواقفها يعكس حقيقة الذي حصل ويحصل عليه هؤلاء من الدوحة رغم انهم جزء من الشرعية ويمتلكون تمثيلا كبيراً في مؤسسات الحكومة المعترف بها دولياً والتي تنتهج قطر موقفاً يناهض هذه الشرعية ويشكك بمواقفها ويشوه دور حلفائها في المواجهة مع الانقلابيين أو في إعادة بناء مؤسسات الدولة.

عمل مفضوح

يؤكد الناشط الاجتماعي أسامة احمد على أن الحملة التي تقودها قطر وعبر وسائل إعلامها المختلفة لتشويه دور التحالف والإساءات لأهم أعمدته يفصح عن حقيقة موقف الدوحة من دعم الشرعية ومواجهة الانقلاب وأن الترتيبات التي تتم في السر حالياً بين الانقلابيين الحوثيين وقناة الجزيرة لإعادة افتتاح مكتبها الرئيسي بصنعاء والتعاقد مع شركة إنتاج إعلامية يملكها أحد الحوثيين لتزويد القناة بالمشاهد المصورة واستضافة المتحدثين الانقلابيين تمهيداً لعودة القناة للعمل بشكل رسمي من العاصمة اليمنية يكشف عن أن الدوحة كانت تتحين الفرصة للتنصل من التحالف العربي والعودة للعمل مع حلفائها الأساسيين.

تورط قطري

وبعد قول وزير الدفاع القطري أن بلاده غير متورطة في تقديم إحداثيات للانقلابيين لاستهداف قوات التحالف في مأرب ونفيه وجود قوات قطرية هناك واتهامه للإعلامي سام الغباري المؤيد للشرعية بالتورط في العملية رد عليه الغباري بنشر مقطع فيديو إخباري من قناة الجزيرة عن وصول قوات قطرية إلى مأرب قبل الهجوم الغادر، وقال إن الأكاذيب التي ساقها وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد بن محمد العطية من منبر قناة الجزيرة،«محاولة يائسة لتبرير مواقف دولته التي حاولت النيل من تماسك قوات التحالف في اليمن»، مسرّبة معلومات أدت في كثير من الأحيان إلى النيل من قوات التحالف، كحادثة استشهاد أكثر من 50 جندياً إماراتياً في مأرب.

وأضاف: «اتهمت بتلك الرواية التي اختلقها الحوثيون وأتباع المخلوع، فاضطررت لنشر بيان نفي وقتذاك، ذكرت فيه حقيقة الأمر، مبدياً استعدادي للمساءلة والمحاكمة لإثبات براءتي»، ويقول: «الغريب والمريب أن تعود الاتهامات من جديد على لسان وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري وهو ما يعني أن هوى قطر كان موافقاً ومترجماً لما قاله الحوثيون وأشاعوه باطلاً وزيفاً وكذباً».

إجراءات أمنية

وأوضح الناشط السياسي سعيد عبدالله أن قناة الجزيرة كانت تبث تقارير تتحدث عن أن عدن أضحت مسرحاً للإنفلات والفوضى في رسالة فحواها ليس لكم مخرج إلا من الدوحة لكن وما إن انطلقت المواجهة الصعبة مع الإرهابيين ودعات الفوضى انتقل الفريق نفسه الذي كان يضج بالسخرية والشماتة والمطالبات المزيفة بمواجهة القتلة إلى مربع آخر هو الحملات المنسقة ضد تلك الإجراءات نفسها التي كانوا يطالبون بها ويفاخرون انهم يستخدمونها في مناطق سيطرتهم في صنعاء. وقال: هذه الأطراف ومعها قطر وجزيرتها منافقون ليسوا مؤتمنين على مبادئ والحقوق والحريات.